

## وظيفة الشاهد الشعري عنون

للشاهد الشعري للفد وزي وظائف، منها:

### أولاً: إثبات القواعد النحوية:

اعتمد النحويون على الشواهد الشعرية اعتماداً واضحاً، وابن نور الدين الم وزي أحد هؤلاء العلماء، فقد أولى الشاهد الشعري عناية كبيرة، وكان هدفه من إيراد بعض هذه الأدلة هو إثبات القواعد النحوية الموجودة، وترسيخ فكرتها.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف كان لا يتحرز من إيراد الجزء الذي يأتي داعماً وسانداً للقاعدة، كما لاحظنا ذلك في طريقة عرضه للشواهد، ومن المواضع التي برع فيها في توظيف الدليل الشعري لخدمة القاعدة في مصنفه:

أ. (إِنَّ) وعملها، فبعد أن ذكر حقيقتها ونقل الخلاف فيها ورجح رأي الجمهور كونها حرفاً، فقال: وأل ١ حكمها التّصوُّر في أول الكلام، فإن تأخرت ووقعت حشواً هُملت، كقول الشاعر:

نَ اِدَ لِي بَدُ زِيَز مَثَلُهَا كَدَنِي هَ لَ ا نَ : يَلُهَا<sup>(١)</sup>

... وثالثها: أن يكون المستقبل متصلاً بها، فإن فصلت بينها وجب

إهمالها... ويجوز الفصل بالقسم، كقول الشاعر:

(١) البيت من الطويل لكثير عزة: ديوانه: ٣٠٥، وهو في: الكتاب: ١٥/٣، و شرح المفصل

لابن يعيش: ١٣/٩، و مغني اللبيب: ١٥، و رصف المباني: ٦٦، وخزانة الأدب: ٤٧٣/٨،

والشاهد فيه (إذن لا أقيلها) حيث ألغيت (إذن) لعدم تصدرها.

ن ، الله ، رميه م ر ب يب لفل من ل شيب<sup>(١)</sup>  
... ويوقف عليها بالآلف تشبيهاً بالتثوين...»<sup>(٢)</sup>

ب. عدد معانيو(أ) ( وكان العاشر منها أن لها تأتي بمعنى (إلا) في الاستثناء،  
وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار (إن) كقولهم: لَأَقْلَعُوهُ يُسْمَطُ. ، والمعنى: إلا  
أ ن يُسْمَطُ ، فجاء بقول الشاعر زيادُ الحَجَّجَم: <sup>(٣)</sup>

نُتْ ذَا زَتْ نَاةَ وَ م رَتْ يَهَا تَقِيْمَا<sup>(٤)</sup>  
وقول امرئ القيس:

لَتُ لَه لَآك عِيْذُكَ إِنَّمَا نَآوِلُ لُكَآ أَوْ تَ ذَرَا<sup>(٥)</sup>  
ليكونا دليلاً على ما به يذنه<sup>(٦)</sup>.

ج. ذكر بعض المسائل في الاستثناء، وكان له رأي في هذه المسائل، فمنها  
تجويزه أن يتقدم الاستثناء على المستثنى، وهي مسألة خلافية بين الفريقين، فقد ذهب

(١) البيت من الوافر لحسان بن ثابت: ديوانه: ٣٣، وهو في: مغني اللبيب: ٧٧٤ ، همع  
الهوامع: ٧/٢ ، والشاهد فيه (إذن والله نرميهم) حيث أعمل الشاعر (إذن) مع الفصل بينها وبين  
الفعل المستقبل بالقسم.

(٢) مصاييح المغاني: ٩٠.

(٣) هو: زياد بن سلمى بن عبد القيس، يكنى أبا أمامة، شاعر إسلامي، كان كثير اللحن في  
شعره، خبيث الهجاء. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء: ٣٤٣/١ - ٣٤٦.

(٤) البيت من الوافر، وهو من شواهد الكتاب، الكتاب: ٤٨/٣ ، المقتضب: ٢٩/٢ ، الأزهية:  
١٢٨ ، وأمالي ابن الشجري: ٣١٩/٢ ، والمقرب: ٢٦٣/١ ، والشاهد فيه (أو تستقيما) بمعنى:  
إلا أن تستقيما.

(٥) البيت من الطويل، ديوانه: ٩٦ ، وهو من شواهد الكتاب: ٤٧/٣ ، والمقتضب: ٢٨/٢ ، و  
الأزهية: ١٢٩ ، و رصف المباني: ١٣٣ ، والشاهد فيه (أو نموت) أي: إلا أن تموت.

(٦) ينظر: مصاييح المغاني: ١٥٥ - ١٥٦.

الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه، واحتجوا بالسماع، ومنه ما ذكره المصنف، والقياس، فكما يتقدم المفعول به على فعله جاز تقديم المستثنى على المستثنى منه، أما البصريون فلا يرون ذلك، ويرون أن المستثنى يكون بدلاً من المستثنى منه، والبدل لا يقدم على المبدل منه، كذلك هاهنا، وأنه يلزم من التقديم عمل ما بعد (إلا) فيما قبلها، وذلك غير جائز، كما أن هل ما في حي ز (ما) النافية فيما قبلها لا يجوز، يدل على أن الاستثناء إخراج بعض الجملة كما أن النفي كذلك، وكما لا يجوز في النفي لا يجوز فيما هو في معناه.<sup>(١)</sup>

الموزي بذلك يتابع الكوفيين فيرى جوازاً أنه يتقدم الاستثناء على المستثنى منه، وجعل منه قواله يّت: (٢)

. لَ اِي لَ ا د ي عَة . لَ ا ي لَ ا ه ب د ق ه ب (٣)  
شاهداً على ذلك (٤)

د. ومن المسائل التي قررها ووضع لها الدليل ليقطع في الحكم، ما ذكره في (عدا ١) من أحكام، قال: فلذلك تأتي على وجهين... ثانيهما: تكون فعلاً جامداً ناصباً

(١) ينظر: الإنصاف: ٢٧٣/١ - ٢٧٧ ، رقم المسألة (٣٦) ، والتبيين لأبي البقاء العكبري: ٤٠٦ رقم المسألة (٦٨) .

(٢) الكميت بن زيد، من بني أسد، يكنى أبا المستهل، شاعر الهاشميين، كان معلماً خطيباً شديداً، التكلف للشعر كثير السرقة له. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء: ٤٨٥/٢ - ٤٨٨ .

(٣) البيت من الطويل للكميت في: الهاشميات: ٢٨ ، وهو في: المقتضب: ٣٩٨/٤ ، والإنصاف: ٢٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٩/٢ ، والشاهد فيه من موضعين، الأول قوله: (إلا آل أحمد) والثاني (إلا مشعب الحق) حيث قدم المستثنى في كل موضع منهما على المستثنى منه، وأصل الكلام: وما لي شيعة إلا آل أحمد، وما لي مشعب إلا مشعب الحق.  
(٤) مصاييح المغاني: ١١٢ .

للمستثنى، وتدخل عليها (ما) لمصدرية، فيتعين النصب لتعين الفعلية، كـ (خلأ) إذ ا دخلت عليها (ما) قال الشاعر:

لُذِّدَامِي مَا دَانِي نَادِي      لُذِّدَامِي نَادِي نَادِي (١)  
ولهذا دخلت نون الوقاية». (٢)

هـ. ذكر استعمالات (لُذِّدَامِي) وعدلها خمسة أوجه، ويبقى المعنى واحداً وهو نفي مضمون الجملة في الحال، ومن استعمالاتها أن يضم اسمها على معنى البيان والقصة، فيرتفع الاسمان بعدها (٣)، كقول الشاعر:

لُذِّدَامِي نَادِي نَادِي      لُذِّدَامِي نَادِي نَادِي (٤)  
و (لُذِّدَامِي) فإنها تستعمل على خمسة أوجه، منها ما ذكره واستدل له بشاهد شعري دون غيره، فقال: «تكون بمعنى الصيرورة والكينونة، كقول الشاعر:

لُذِّدَامِي نَادِي نَادِي      لُذِّدَامِي نَادِي نَادِي (٥)

(١) البيت من الطويل، ولم أجده منسوباً، وصدره في أوضح المسالك: ٩٥/١، و همع الهوامع : ٢٣٣/١، والشاهد فيه (ما عداني) حيث جاء (عدا) فعلاً لتقدم ما المصدرية عليه، فوجب نصب ما بعدها، وكذلك دخلت عليها نون الوقاية التي تدخل على الأفعال.

(٢) مصاييح المغاني: ٢٩٨، و ينظر: أوضح المسالك: ٩٥/١.

(٣) ينظر: مصاييح المغاني: ٣٩١.

(٤) البيت من البسيط لهشام يأخذ ي الرمة، كما في الكتاب: ٧١/١، وهو في: المقتضب: ١٠١/٤، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري: ٤٧٤، ومغني اللبيب: ٢٢٧، والشاهد فيه (وليس منها شفاء الداء مبذول) على أن اسم ليس مضمّر فيها، والتقدير: ليس الأمر أو الشأن، والخبر الجملة الاسمية بعدها.

(٥) البيت من الطويل لابن الأحمر، وهو عمرو بن أحمر، ديوانه: ١١٩، المفصل: ٣٦٥، شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٢/٧. تيهاء: مفاضة. ينظر: اللسان، مادة (ت ي هـ): ٤٨٢/١٣، والشاهد فيه (كانت فراخا بيوضها) حيث جاءت (كان) بمعنى (صار). ينظر: أسرار العربية: ١٣٤.

..وقد تكون تامّة ، ترفع الاسم ولا يحتاج إلى خبر ومعناها الحصول...»<sup>(١)</sup>

ز. وذكر من أحكام (اللا) أنّها إذا دلت على التوبيخ والتنديم ووليها اسم قدرت الفعل قبله، واستدل<sup>(٢)</sup> عليه بقول الفرزدق:

دُونَ رَ . يُبْرِ رَ . دِ كَمَ نِي طَرَى ، لَا مِيَّ قَنَعَا<sup>(٣)</sup>  
وغيرها من الأحكام التي استدل لها بشاهد شعري ثبت الحكم<sup>(٤)</sup> في بابها فهي للقارئ مادة واضحة سهلة الاستعمال بعيدة عن الجدل والتفصيل في غالبها.

### ثانيا: ترجيح رأي بدليل شعري:

ومن وظيفة الشاهد الشعري أنّ له يورده ليقوي رأياً في خلاف نحوي، ومقرباً ذلك الرأي على خصمه بدليل سماعي، فمن ذلك الفكر الخلاف في دخول (مَ لَ) المصدرية على (حاشا) قال بعداً نُ نقل ردّ ابن هشام<sup>(٥)</sup> على ابن مالك<sup>(٦)</sup> توهّمه في قوله ٣ : ((أمة أحبُّ للسرّالي مآ حاشاً فاطمة))<sup>(٧)</sup> : «ويشهد لقول ابن هشام<sup>(٨)</sup>

(١) مصابيح المغاني: ٣٥١ - ٣٥٢.

(٢) ينظر: مصابيح المغاني: ٤١٩.

(٣) نسبه المصنف للفرزدق، وهو بيت من الطويل لجريز في ديوانه: ٢٦٣، وللفرزدق في لسان العرب مادة (ض ط ر) : ٤٨٩/٤. وهو في: الكامل: ٢٧٨/١، ومعاني الحروف للرماني: ١٢٣، وأمالى ابن الشجري: ٢٧٩/١، والجنى الداني: ٥٤٧، ومغني اللبيب: ٣٠٤. الضوطني: كنية الجوع، الكمي: الشجاع. ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي: ٧٦٠/٢، والشاهد فيه (لولا الكمي) على أن الفعل مقدر بعد لولا، والتقدير: لولا تعدون.

(٤) ينظر: مصابيح المغاني: ٣٧٩، ٣٨٥، ٣٩٦، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٦.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١٢٩ - ١٣٠.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٤٢/٢، قال: «ولا يتقدمها ما».

(٧) سبق تخريجه: ص ١٢٥...

(٨) أن (ما) نافية.



وغيرها من المواضع التي جاء بدليل شعري ليقوي به رأياً في مسألة خلافية.<sup>(١)</sup>

### ثالثاً: الشاهد الشعري واللهجات:

المتصفح للتراث العربي يجد اللغويين قد أولوا اللهجات العربية عناية واضحة في مصنفاتهم، وذكروا خصائص كل واحدة منها، لاسيما تلك اللهجات الفصيحة التي اعتمدها توثيق القواعد النحوية، وإن تعدد اللهجات العربية لا يعني أن اللغة العربية ليست واحدة، فمما لا شك فيه أن العرب في جاهليتهم وإسلامهم كانوا يتكلمون لغة واحدة، هي لغتهم الأدبية التي عرفت فيما بعد اللغة الفصحى، وهي لغة يمكن أن نسميها اللغة المشتركة، وكانت تلك اللغة لغة للعرب في شعرهم وخطبهم وحكمهم، وبذلك اللغة نزل القرآن الكريم على رسول الله ﷺ، ولذلك وصل إلينا الشعر الجاهلي بلغة واحدة، في نثره وشعره، لا يختلف فيها شعر أو نثر في الخصائص المشتركة، إلا اختلافات قليلة لا تمثل لهجة مستقلة بخصائص مستقلة لا تشركها فيها غيرها من اللغات، ولكن إلى جانب هذه اللغة الفصحى كان لكل قبيلة بعض الخصائص اللغوية، تختلف فيها عن غيرها من القبائل، وهذه الفروق اللغوية قليلة جداً لا تكاد تزيد عما ذكره لنا علماء العرب.<sup>(٢)</sup> العلاقة بين اللهجة واللغة فهي علاقة بين الخاص والعام.<sup>(٣)</sup>

يقول الدكتور إبراهيم أنيس: «إن بيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل، تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية، التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد

(١) مصاييح المغاني: ٤٢٩ - ٤٣٦.

(٢) ينظر: شواهد الشعر في إكتاب سيبويه: ٤٤٣.

(٣) ينظر: فصول في فقه اللغة: ٧٢.

يدور بينهم من حديث فهماً يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللغات وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات، هي التي اصطلح على تسميتها باللغة، فاللغة تشتمل عادة على عدة لهجات لكل منها ما يميزها، وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية، والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات.<sup>(١)</sup>

المو وزي عّ اعتنى بعرض ما وصل إليه من أدلة سماعية تشير إلى هذه اللهجة أو تلك، فقد أشار في مصنفه إلى لهجات عدة:

### ١. عننة تميم وقيس:

عند حديثه عن (أن) المشددة وأحكامها، وإتماماً للباب من جوانبه المختلفة، كان لابد أن يذكر الاستعمال اللهجي الآخر في (أن) فقال: «وتميم وقيس<sup>(٢)</sup> تبدلها همزة المفتوحة عيناً وتقول: أشهد عن محمد رسول الله، قال ذو الرمة:

نمّت من قاء زلة  
ء بابة ن نيك جوم<sup>(٣)</sup>

(١) في اللهجات العربية: ١٦.

(٢) عننة تميم: وهي ظاهرة تتلخص بقلب همزة (ن) إلى العين، فتصير (أن) (ع ن) . ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٣٣/١ ، و محاضرات في فقه اللغة: ٩٢ ، والذي يبدو أن لهذا القلب تبريراً صوتياً وهو قرب مخرجي العين والهمزة، فإنهما صوتان مجهوران حلقيان، قال الخليل: «وأملخرج العين والحاء والهاء والغين فالحلق، وأمّا الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق، مهتونة مضغوبة. ينظر: العين: ٥٢/١ ، وهما قريباً المخرج، لهذا قال الداني: «فحيث وقعت العين وقعت الهمزة مكانها، فتقول في آمنوا: عامنوا، فهذا يدل على أن العننة قد تكون مبالغة في تحقيق الهمزة». صبح الأعشى: ١٦٥/٣ .

(٣) البيت من البسيط لذي الرمة، ديوانه: ٢٤٧ وهو بتمامه في: الصاحبى في فقه اللغة: ٣٥ ، ومغني اللبيب: ١٦٠ . وترسمت: تبينت، والخرقاء: المرأة التي لا تحسن شيئاً، مسجوم: سائل، ماء الصبابة: الدمع. ينظر: شرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي: ٤٣٨/١ . والشاهد فيه (أعن) حيث أبدلت همزة (أن) عيناً .



بجعل مكان الهمزة عيناً ، وتسمى عننة تميم»<sup>(١)</sup>.

٢. لغة طيء: وخص منها استعمالهم (ذو) بمعنى الذي، وهو ما عرف بذو الطائية.<sup>(٢)</sup>

فقال ابن نور الدين: «تكون بمعنى (الذي) في لغة طيء، ومن حقها أن توصف بها المعارف، فنقول: أَدَا فَوْ وَفَّ وَ ذُ سَمِعْتُ ... قال الشاعر:

نَإِن يَتَمِيمُ ذُو سَمِعَتْ بِهِ سَمِعَتْ زَهَارُ<sup>(٣)</sup>  
ومنهم من يجعل (ذو) للمذكر والمؤنث والمثنى والمجموع على كل حال، في الرفع والنصب والجر»<sup>(٤)</sup>.

٣. لغة هذيل الجب (م تى)<sup>(٥)</sup>

تستعمله (ت تى) اسم استفهام دال على الزمان، ويرد للشرط، و بني هذيل يجرون بها<sup>(٦)</sup> وقد تكون بمعنى (من) <sup>(٧)</sup> وأنشد قول أبي ذؤيب:

(١) مصاييح المغاني: ١٦١.

(٢) وأما (ذو) بمعنى الذي فخاصة بطيء، وهي مبنية في الغالب وقد تعرب. ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٢٥/١.

(٣) البيت من البسيط لرجل من طيء. شعر طيء وأخبارها: ٧٢١/٢ ، وهو في: الكامل: ٢١٧/٣ ، الأزهية: ٣٠٣ ، أمالي ابن الشجري: ٣٠٥/٢ ، والشاهد فيه (ذو سمعت به) حيث جاءت ذو بمعنى الذي، على لغة طيء.

(٤) مصاييح المغاني ٢٤٧-٢٤٨.

(٥) ينظر: الصاحبى في فقه اللغة: ١٢٨.

(٦) مصاييح المغاني: ٤٩١.

(٧) ينظر: اللسان، مادة (م تى) : ٣٦٤/١٥.

( ۱۸۷ )

## رابعاً الردّ على النحويين:

سللكَ وزيَّ طرقات متعددة في الردّ على النحويين، اتخذت منهاجاً علمياً بعيداً عن التعصب المذهبي، فكان الهدف من ردوده أن يؤكد قاعدة نحوية ثابتة عند الجمهور، وفي هذا ما يدل على منهجه في متابعة الرأي المشهور عنهم، ومن هذه الطرق:

## ١ الردّ بشاهد شعري:

وهو إحدى الطرق التي انتهجها وزيَّ، لأنّه لم يرتضِ بعض الآراء لمخالفتها المسموع من كلام العرب، فمن ذلك ما أنكره (ثعلب<sup>(١)</sup>) لمن مجيء (أيّ) موصولة، فقللى وزيَّ: «تكون موصولة بمعنى (الذي)، ومعناها معنى الخبر، وأنكر هذا ثعلب<sup>(٢)</sup>، ويرده قول الشاعر:

إِذَا آيَتَ نِيْكَ لَمْ لِيْ مَدْ لُ<sup>(٣)</sup>  
وهي معربة عند أكثر النحاة...»<sup>(٤)</sup>

(١) وهو: أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، من أئمة الكوفيين في النحو واللغة، كان عالماً بالشعر والمعاني والغريب، له (مجالس ثعلب) توفي سنة (٢٩١هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٣٩٦/١ - ٣٩٧، مراتب النحويين: ٩٥ - ٩٦.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٨٢، وهمع الهوامع ٣٣١/١.

(٣) البيت من المتقارب، لغسان بن علة، كما في: الإنصاف: ٧١٥، هو في: شرح المفصل لابن يعيش: ٢١/٤، والشاهد فيه (على أيهم) حيث جاءت (أي) موصولة بمعنى الذي.

(٤) مصاييح المغاني: ١٩١.



والاختيار نصب المستثنى على كل تقدير...»<sup>(١)</sup>.

وغيرها من الردود التي كان للشاهد الشعري فيها رأياً آخر.<sup>(٢)</sup>

## ٢. اعتراضه على توجيهات النحويين:

وهو الطريق الثاني، فالشاهد برهان صادق يثبت به النحوي صحة قاعدته ويدفع به خصمه، فحجج النحو تَقَام على نصوص اللغة للدلالة على صحة رأي أو قاعدة.<sup>(٣)</sup>

وعلى هذا فقد جاء كتاب (مصاييح المغاني في حروف المعاني) مليئاً بشواهد النحويين على اختلاف مذاهبهم وأذنه لم يكن متعبداً بأقوال هذا النحوي أو ذاك، فهو على الرغم من تأثره الواضح بابن هشام على ما رأينا من نقولاته عنه، إلا أنه وجدناه يردُّ عليه بعض آرائه، ثم نجده يأتي بكلام ابن هشام في مكان آخر ليردِّ به رأي عالم آخر، وهذا يدل على أنه لم يكن منحازاً إلى هذه الجماعة أو تلك، وإنَّما أخذ منها ما كان قوي الحجة مدعم البرهان، وهو بذاك يمثل شخصية نحوية مستقلة، وكان المَوْزِيَّ يردُّ بعض توجيهات النحويين وفقاً لما قاده اجتهاده، فمن اعتراضاته:

أ. استدل ابن هشام<sup>(٤)</sup> بقول الشاعر:

أَجِيلَ إِلَى بَابٍ، رُهِ . هَيْ يَنْ حَيْقُ سَلِ<sup>(٥)</sup>

(١) مصاييح المغاني: ١١٠ - ١١١.

(٢) مصاييح المغاني: ٤٧٤ - ٤٧٥ ، ٤٣٧ - ٤٣٨.

(٣) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٢.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٧٩.

(٥) البيت من الكامل، لأبي بكر الهذلي، ديوان الهذليين: ٨٩/٢ ، وهو في: شرح الكافية الشافية: ٨٠١ ، ومغني اللبيب: ٧٩ ، والجنى الداني: ٣٧٦ ، همع الهوامع: ٢٠/٢ . والشاهد فيه (إلى) حيث جاء (إلى) بمعنى (عند) .

على مجيء (إلى) بمعنى (عند).

واعترفتني وزياء<sup>(١)</sup> عليه إذ يرى ذّ معناها في البيت التبيين للفاعل  
المجرور بها، كما في قوله تعالى: [ Z M \ ]<sup>(٢)</sup> ولا يتقيد التبيين  
بالحب والبغض، ولو استشهد بقول الراعي<sup>(٣)</sup> كان أجود، قال:

قال إذا ساء نريده<sup>(٤)</sup>      ان أدّ أدت يّ اندي<sup>(٥)</sup>  
ومن ردوده لأدلة ابن هشام التي ساقها دليلاً على دخول (ر ب) على  
المستقبل، فقال: «ورجح ابن هشام<sup>(٥)</sup> دخولها على المستقبل، واحتج بقول الشاعر:

إن أهلك ربّ يّ كي      يّ ذبّ نصّ نان<sup>(٦)</sup>  
ويقول:

سابّ لدة غدا      ل، أ، و رة<sup>(٧)</sup>

(١) ينظر: مصابيح المعاني: ١٠٧.

(٢) سورة يوسف، آية: ٣٣.

(٣) هو: عبّيد بن دُصين بن معاوية الغُثري، لقب بالراعي لأنّه اشتهر بوصف راعي الإبل في  
شعره، وكان بذيفاً لعاشرته، عده ابن سلام في الطبقة الأولى من الإسلاميين. تنظر  
ترجمته في: طبقات الشعراء: ١٥٩، والشعر والشعراء: ٣٢٧/١ - ٣٣٠.

(٤) البيت من الطويل: ديوانه: ٢٨٢ وفيه (صناع فقد..)، والشاهد فيه (إلى) حيث جاءت  
(إلى) بمعنى (عند).

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١٤٦.

(٦) البيت من الوافر، لجحدر بن مالك، وهو في: رصف المباني: ٢٧١، و مغني اللبيب:  
١٤٦، والشاهد فيه (رب فتى سيكي) حيث دخلت (رب) على المستقبل.

(٧) البيت من مجزوء الكامل لهند بنت عقبة أم معاوية بن أبي سفيان. السيرة لابن هشام:  
٣٩/٢، وهو في: مغني اللبيب: ١٤٦. والشاهد فيه (يا رب قائلة غدا) حيث دخلت (رب) على  
المستقبل.

ولا حجة له في ذلك؛ أمّا البيتان فيهما ليست داخلّة للاستقبال، وإنّ ما معناه: يا  
رُبَّ رجلٍ موصوفٍ بأنّه سيّكّي، وربّ امرأةٍ موصوفةٍ بالقول غداً، كما تقول: رجلٌ  
مسيءٌ اليوم ومُحسنٌ غداً، أي: يوصف بهذا، هكذا أوله بعضهم<sup>(١)</sup>.»<sup>(٢)</sup>

ب. يرى الكوفيون<sup>(٣)</sup> (رُبَّ) اسم، واحتجوا على اسميتها بأنّه أخبر عنها

في قول الشاعر:

لُوكَ إِنِّ لَكَ مَن عَارَا يَكُ بَقْتَلَارُ<sup>(٤)</sup>

فردّ عليهم وزيّء بقوله: «حجة فيه، بل (عارُ) خبر مبتدأ محذوف

تقديره: هو».»<sup>(٥)</sup>

د. ومنظر فردّه هو ما ارتضاه من ردود ابن هشام على النحويين، فكما

رأيناه يردّ على ابن هشام نراه هنا ينقل ردّه على بعض الآراء ويوافقها عليها، فمنها:

(١) المرادي في الجنى الداني: ٤٢٦.

(٢) مصاييح المغاني: ٢٦٠ - ٢٦١.

(٣) الكوفيون إلى أن (رُبَّ) اسم مثل (كَمَ) لأنّها نظيرتها، إذ هي للتقليل وكم للتكثير، ولمخالفتها حروف الجر بدخول الحذف عليها، ولأنّ لها صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام، وإنّا تقع بواسطة بين شيئين رابطة لهما، وإنّّه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به بخلاف حروف الجر الأخرى، فكونها على خلاف سائر حروف الجر دليل على أنّها ليست بحرف، فإذا كانت ليست بحرف فهي اسم، وفي هذا تكلف واضح لا يحتاج إلى توضيح، والأسلم هو ما رآه البصريون، إذ يعدونها حرفاً لأنّها ليس فيها من علامات الاسم أو علامات الفعل شيء، ولأنّها جاءت لمعنى في غيرها، وهو تقليل وتكثير ما دخلت عليه باختلاف موقعها. ينظر: الإنصاف: ٨٤٣ المسألة (١٢١)، وائتلاف النصرة: ١٤٤.

(٤) البيت من الكامل، لثابت بن قنط. ينظر: الشعر والشعراء: ٥٢٧/٢، وهو في: المقتضب: ٦٦/٣، والأزهية: ٢٦٩، و أمالي ابن الشجري: ٣٠١/٢، و مغني اللبيب: ١٤٣. والشاهد فيه (رب قتل عار) حيث استدل بهذا البيت الكوفيون على اسمية (رب). ينظر تخريج البيت في: الإنصاف: ٨٣٢.

(٥) مصاييح المغاني: ٢٥٣.

ما ذكره جماعة منهم ابن مالك<sup>(١)</sup> على مجيء (مهمّ أ) دالة على الاستفهام،  
واستدل بقوله:

هـ مَـيَ اللَّيْلَةَ هـ مَا هـ دَـلَّـيْ رَـبَّـالْيَهـ<sup>(٢)</sup>  
قللى وزيع: «قال ابن هشام: (٣) ولا دليل في البيت لاحتمال أن التقدير  
(م هـ) اسم فعل بمعنى اكف، ثم استأنف استفهاماً، والله أعلم». (٤)

ومن ذلك ما ذكره ابن مالك<sup>(٥)</sup> دليلاً على (مهمّ أ) بأنّها تكون ظرفاً لفعل  
الشرط وأنشد قول حاتم:

نَّكَ هـ مَا طَ نَكَ وَلَهـ جَـكَ نَالَانْتَهَى ذَمَّ مَـعَا<sup>(٦)</sup>  
قللى وزيع: «قال ابن هشام: (٧) ولا دليل في ذلك لجواز كونها للمصدر  
بمعنى أي عطاء كثيراً أو قليلاً». (٨)

و. رده الاحتجاج ببعض الأدلة الشعرية:

(١) ينظر: التسهيل: ٢٣٦، شرح المفصل لابن يعيش: ٤٣/٧.

(٢) سبق تخريجه صفحة: ١٦٥ هامش: ٣.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٣٦٨ - ٣٦٩.

(٤) مصاييح المغاني: ٤٧١ - ٤٧٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٦٢٥/٣.

(٦) البيت من الطويل لحاتم الطائي، ديوانه: ٦٦، وهو في: مغني اللبيب: ٣٦٨، والشاهد فيه  
(مهما) اسم شرط جازم بني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بفعل  
الشرط (تعط) على قول ابن مالك، وابن هشام يرى أنها على مخرجه المصنف. ينظر: فتح  
القریب المجيب: ١٨٥/٣ - ١٨٦.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٣٦٨.

(٨) مصاييح المغاني: ٤٧١.



لم يرتطمَ وزِيَّ الاحتجاج بقسم من الشواهد الشعرية فيما يخص مسائل النحو، وكان غالباً ما يذكر علّة ذلك أو سبب ردّه لها، فمن ذلك رده لبعض الشواهد الشعرية لشذوذها، كقول الشاعر:

مَنْ ذَا رَثَ نَ . لَهْ      نَا عَلَى أَبِيهِمْ لَهْ  
وكان في جاراتِه لا دَهْ      فأَيُّ رِ يِّ لَالَهْ<sup>(١)</sup>  
على مجيء (لا) نافية للفعل الماضي مع عدم تكرارها، فقال: «ترك تكرارها شاذ».<sup>(٢)</sup>

ومن ذلك أيضاً ما رآه في تنثية (سواء - اء) فإنهم لم يثنوه إلا شذوذاً، كقول الشاعر:

بَا بُّ . رُ مِ . بُبَّ ذَنَا      عَ يَنَ عَ لَذِي عَلَى حَبِّهَا لَذَا<sup>(٣)</sup>  
لأنهم استغنوا عن تنثيته بتنثية (سِي) <sup>(٤)</sup>.

ومن الأسباب التي رد بها الاحتجاج بالشعر كون الشاعر قد أخطأ في مثل قول ذي الوئدة:

(١) رجز مشطور لم أجده منسوباً، وهو في: أمالي ابن الشجري: ٩٤/٢، ومغني اللبيب: ٢٦٨، والهارث بن جبلة: من ملوك عرب الشام. تنظر ترجمته في: الأعلام: ١٥٣/٢، والشاهد فيه (لا فعله) فقد نفى بلا الفعل الماضي مع عدم تكرارها، وذلك شاذ.

(٢) مصاييح المغاني: ٤٣٩.

(٣) البيت من الطويل لقيس بن معاذ، وهو في: مغني اللبيب: ١٤٩، و شرح أبيات مغني اللبيب: ٢١٥/٣، والشاهد فيه (سواءين) حيث ثني (سواء) شذوذاً لأنهم استغنوا عن تنثيته بتنثية (سِي) فقال: سيان. ينظر: مغني اللبيب: ١٤٩.

(٤) ينظر: مصاييح المغاني: ٢٧٠.

أَجِيجُ مَا فَكُّ إِلَّا أَخَذَةُ لَيْ سَدَفٍ أَوْ مِيٍّ مَا دَأَقَ (١)  
الذي احتج به الأصمعي (٢) وابن جني (٣) على مجيء (إلا) زائدة، فقال:  
«زيادته غلط من ذي الرُّمَّة، وقيل من الرواة، وأن الرواية (آلاً) بالتثوين، أي  
شخصاً، نعم تكون زائدة إذا تكررت وتلاها اسم هو بدل كل من كل، أو جاءت بعد  
حرف عطف، وقد وقع الأمران في كقولهم:

لَكَ نَ يَذِكُ لَا لُهُ لَا لِيَمُهُ، لَا لِيَمُهُ (٤)  
فالرَّسِيم بدل من العمل، وهو ضرب من السير فوق النَّمِيل، والرَّمل عطف  
على الرَّسِيم وهو الهرولة» (٥).  
ومن تلك الأسباب ما نص عليه فيمن ادعى أنه يقال في (شَدَّان): (٦) شتان ما  
بينهما، وهو قول الشاعر:

تَانَا يَنْ يَدِيْنِي لَدَى يَدِ لَيْمٍ لِأَغْرٍ بِنِ مَاتِمٍ (٧)

(١) البيت من الطويل، ديوانه: ٨٦ وهو في: الكتاب: ٤٨/٣، والمحتسب: ٣٢٩/١،  
والإنصاف: ١٥٦، و شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٦/٧، والجنى الداني: ٤٨، ومغني  
الليبي: ٧٦، والشاهد فيه (إلا مناخة) حيث عدت (إلا) زائدة، ورد هذا التخريج المصنف.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٤٩٨، ومغني الليبي: ٧٦.

(٣) ينظر: المحتسب: ٣٢٨/١ - ٣٢٩.

(٤) بيت من الرجز لم أجد منسوباً، وهو في الكتاب: ٣٤١/٢، والمقرب: ١٧٠/١، ورصف  
المباني: ١٧٤، والشاهد فيه (إلا رسيمة وإلا رمله) فلا زائدة في الموضعين للتأكيد.

(٥) مصاييح المغاني: ١٢٠ - ١٢١.

(٦) شتان: أصلها من (شتن) ومن التشيت، وهو التفرق والتباعد، تقول: شَتَّ مَاءٌ هُأَيُّ بَعْدُ.

مَا بَيْنَهُمَا، ويقال هذا الأفصح. ينظر: الصاحب في فقه اللغة: ١١٢.

(٧) البيت من الطولي لربيعة بن ثابت الرقي. ينظر: خزنة الادب: ٢٨٧/٦، أما الأول فهو  
يزيد بن سُلَيْدٍ، وينتهي نسبه إلى بُتْهَة، والثاني يزيد بن حاتم بن قبيصة (ت: ٣٥٢ هـ). ينظر:  
خزنة الأدب: ٢٩٠/٦، والشاهد فيه (شتان ما بين) استشهد به على أنه قد يقال في غير  
الفصيح الأكثر: شتان ما بينهما.

فقالَ وزِيَّعٌ : ليس بحجة، إنَّ ما هو مولد...»<sup>(١)</sup>.

ومنه ما حكم عليه بأنه لا يقاس عليه؛ لأنَّ القياس يمنعه<sup>(٢)</sup> فمنه ما ذهب إليه الكسائي والمُبرد<sup>(٣)</sup> إلى جواز حمل (إن) عمل (مأ الحجازية) إذا كانت (إن) حرفاً لنفي كـ (مأ، لا يسل) فتدخل على الأسماء والأفعال<sup>(٤)</sup> وهي عندهم ترفع المبتدأ وتتصب الخبر، واستدلوا له بقول الشاعر:

نَوَّالِيَا لِيْ دِإِلَا حِيْ دِيْ . إِيْعِيْن<sup>(٥)</sup>

هذا جانب من طرق رده للشواهد، وهو فيها ذو منهج واضح مدعم الحجة بالتعليل والأقيسة ومتابعته لرأي الجمهور، وتظهر تلك الردود قدرته في الاختيار والترجيح بين آراء العلماء.

(١) مصاييح المغاني: ٢٧١ - ٢٧٢.

(٢) مصاييح المغاني : ١٧١.

(٣) ينظر:المقتضب: ٣٦٢/٢ ، ونقل ابن مالك إنشاد الكسائي للبيت. ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٤٧/١.

(٤) بدخولها يزول الاختصاص لأدَّه لا يعمل إلا ما يختص بحروف الجر وحروف الجزم. ينظر: رصف المباني: ١٠٨.

(٥) البيت من المنسرح، ولم أجده منسوباً لبيروى (إلا على اضعف المجانين) ينظر: خزنة الأدب: ١٦٦/٤، وهو في: الأزهية: ٣٣، ورصف المباني: ١٠٨، والجنى الداني: ٢٣٠، والشاهد فيه إعمال (إن) إعمال ليس.

## الضرورة الشعرية

الشعر هو فن من الفنون الجميلة، مثله مثل التصوير والموسيقى والنحت، وهو - في أغلب أحواله - يخاطب العاطفة، ويستثير المشاعر والوجدان، وهو جميل في تخيّر ألفاظه، جميل في توالي مقاطعه وانسجامها، بحيث تتردد ويتكرر بعضها فتسمعه الأذان موسيقى ونغماً منتظماً، فالشعر صورة جميلة من صور الكلام.<sup>(١)</sup>

والشعر له أسلوبه وله إيقاعه وله قيوده، من وزن وقافية، ويتناول موضوعات خاصة، تفرض على الشاعر قيوداً لا تفرض على غيره أثناء الكلام العادي، وهو كلام موزون بتفعيلات محصورة في عدد معين من الحروف والسكنات،<sup>(٢)</sup> يستلزم بناؤه على هذه الصورة المقيدة بالوزن والقافية أن يلجأ قائله - أحياناً - إلى الخروج عن القواعد الكلية وارتكاب ما ليس منها، إما بزيادة أو نقصان أو تغيير في التركيب، من تقديم وتأخير أو فصل بين متلازمين وغير ذلك، مما لا يستجاز في الكلام مثله.<sup>(٣)</sup>

لأنّ الشاعر غير مختار في جميع أحواله فيفعل ذلك تلافياً لقصور اللفظ الذي يناسب المعنى الذي يريد، مع الحفاظ على الوزن وسلامة القافية، على أنه لا يخرج عن القواعد المذكورة كيفما اتفق، وإنّما يسلك طريقة لها وجه في العربية.<sup>(٤)</sup> وبذلك أصبحت الضرورة أصلاً من أصول (نحو الشعر) لارتباطها القوي بأسلوبه اللغوي الطيع لدواعي أوزانه المستقرة وقوافيه،<sup>(٥)</sup> وأصبحت بعد ذلك أبيات

(١) ينظر: موسيقى الشعر: ٧.

(٢) ينظر: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية: ٦٦٢/٤ - ٦٦٩.

(٣) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ١٢.

(٤) ينظر: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية: ٦٦٣/٤ - ٦٦٥.

(٥) ينظر: الضرورة الشعرية - دراسة لغوية نقدية: ٢٤.

الضرورة مدار خلاف بين أهل العلم، وميداناً رحباً لتأويلات النحويين وتعليقاتهم، فدخلت بسبب ذلك ضمن الخلاف النحوي، إذ كل طرف لا يتردد في إلقاء جملة مما احتج به الطرف الآخر في بحر الضرورة.

ومن قبيل الاهتمام الشديد والعناية الفائقة من علماء اللغة والنحو وغيرهم بالشعر وضروبه، فقد عنوا بهذه المسألة وبحثوا فيها وأفردوا لها كتباً مستقلة<sup>(١)</sup>، وحصرأبو سعيد اليربلي<sup>(٢)</sup> (ت: ٣٦٨هـ) مظاهر الضرورة حصراً علمياً، حيث يقول: «ضرورة الشعر على تسعة أوجه: الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث»<sup>(٣)</sup>.

وغيرها من الكتب التي اهتمت بهذا النوع من الإشعار.

ومفهوم الضرورة متباين بين العلماء، وعلى مذاهب:

**الأول: رأي سيبويه وابن مالك<sup>(٣)</sup>:**

لم يصرح سيبويه بتعريف محدد للضرورة، وإن كان يكتفي ببعض العبارات التي فهم منها بعض الدارسين مفهوم الضرورة عنده، من خلال تناوله لبعض

---

(١) ومنها كتاب: (ضرائر الشعر) لابن عصفور (ت ٦٦٣هـ)، وكتاب (موارد البصائر لفرائد الضرائر) محمد سليم حسين بن عبد الحليم (ت ١١٣٨) وكتاب (الضرائر) لمحمد شكري الآلوسي (ت ١٣٤٢)، ومن المحدثين (الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية) للدكتور عبد الوهاب العدوان.

(٢) ما يحتمل الشعر من الضرورة: ٣٤ - ٣٥.

(٣) ينظر: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، دراسة على ألفية ابن مالك: ٣٨٩.

المسائل، وبخاصة الباب الذي عقده في أول الكتاب بعنوان (ما يحتمل الشعر) وباب (وجوه القوافي في الإنشاد) وباب (ما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام).<sup>(١)</sup>

فمن خلال بعض النصوص حدد العلماء رأي سيبويه في الضرورة، وهو أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام بشرط الاضطرار ولا يجد منه بداً، فقال سيبويه عند قول أبي النجم العجلي: <sup>(٢)</sup>

قَدْ أَرَّ، أُرْ خَارِ لِي      نَبَاً .. أَرَّ ع (٣)  
هذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر، لأنَّ النصب لا يكسر البيت، ولا يخلُّ به ترك إظهار الهاء». <sup>(٤)</sup>

وهو بذلك يعدُّ رفع (كلُّ) ضعيفاً ولم يعدَّه ضرورة لسعة النصب أمام الراجز، ولنصب لحفظ الوزن كما قال ابن جني: «وحى جانب الإعراب». <sup>(٥)</sup>

يقول صاحب دلائل الإعجاز عن هذا البيت: قد حمّله الجميع على أنه أدخل نفسه من رفع (كلُّ) في شيء إنَّ ما يجوز عند الضرورة من غير أن كانت به

(١) ينظر: الكتاب: ٢٦/١، ٢٠٤/٤، ٢٦٩/٢، ٣٦٢.

(٢) هو: الفضل بن قامة من عجل، وكان ينزل بسواد الكوفة، وهو من الرّجاز. ينظر أخباره في: طبقات الشعراء: ٢٠٠ - ٢٠١، والشعر والشعراء: ٥٠٢/٢ - ٥٠٧.

(٣) البيت من الرجز، ديوانه: ١٣٢، وهو في: الكتاب: ٨٥/١، والخصائص: ٦١/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٠/٢، ٩٠/٦، ف(كل) مبتدأ مرفوع والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، لم أصنع فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا، والجملة (لم أصنع) خبر من (كل)، والرابط مفعول به أصنع محذوف تقديره (لم أصنعه). ينظر: فتح القريب: ٢٢١/٢، ورفع (كل) على معنى لم أصنع شيئاً وإفادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغني إلى الرفع المفتقر إليه، أي لم أصنعه.

(٤) الكتاب: ٨٥/١.

(٥) الخصائص: ٦١/٣.

ضرورة، قالوا: لأذنه ليس في (كل) ما يكسر له وزناً أو يمنعه من معنى أرادته، وإذا تأملت وجدته لم يرتكبه ولم يحمل نفسه عليه إلا حاجة له إلى ذلك، وإلا لأذنه رأى د النصب يمنعه ما يريد، وذلك أنه أراد أن لها تدعي عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البتة، لا قليلاً ولا كثيراً، ولا بعضاً ولا كلاً، والنصب يمنع من هذا المعنى، وبقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادعته بعضه وذلك لأن إذا تأملنا وجدنا أعمال الفعل في (كل) والفعل منفي لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضاً كان وبعضاً لم يكن، تقول: لم - ألك كل القوم.. فيكون المعنى أنك لقيت بعضاً من القوم ولم تلق الجميع...»<sup>(١)</sup>.

ويقول صاحب المصباح في المعاني والبيان والبديع: «فع (ك له) بالابتداء ولم ينصبه ب (أصنع) لأذنه أنكر صنع كل واحد من الذنوب، فرفع على معنى: لم. أصنع شيئاً من ذلك، ولو نصبه لكان إنكاراً للصنع الجميع وإقراراً بصنع بعضه»<sup>(٢)</sup>.

ويرى الدكتور العدوانى بأن القيمة البلاغية والدلالية للنصب والرفع تختلف كثيراً، لأن الرفع أقوى من النصب هنا؛ ولأن فيه عموم النفي وشموله، وأن الراجز لم يصنع شيئاً مما تدعيه (أم الخيار)، ولو نصب لكان ذلك إقراراً منه بأذنه فعل شيئاً ولم يفعل شيئاً آخر، مما يدخل في دائرة نفي العموم، والأسلوب الأول أقوى من الأسلوب الثاني، لأنه طابق مراد الراجز في تبرئة نفسه من الذنوب كلها.<sup>(٣)</sup>

وبهذا يتضح لنا اضطرار الشاعر الذي ألجأ إلى الرفع دون النصب، ولو عدنا إلى كلام ابن جني السابق: «وحى جانب الإعراب» فضيف إليه، وحى

(١) دلائل الإعجاز: ٢١٥ - ٢١٦.

(٢) المصباح في المعاني والبيان والبديع: ١١٣، وينظر ما قاله في نفس هذا المعنى: الخطيب القزويني في الإيضاح: ٦٤ - ٦٥.

(٣) ينظر: الضرورة الشعرية - دراسة لغوية نقدية: ٦٥.

جانب الوزن والإيقاع، فعندها يكون (كل) مفعولاً به للفعل (أصنع) إلا أنَّ النصب لم يقصده الشاعر، فعدل عن النصب المستغني عن الإضمار إلى الرفع المفتقر إليه، والتقدير: ﴿لَمْ طَنَعَهُ كُلُّهُ﴾<sup>(١)</sup>.

وعودة إلى الدكتور عبد الوهاب العدواني وهو يحلل أبيات سيبويه في (باب ما يحمل الشعر) من كتابه ليدل بشكل واضح على مفهوم الضرورة عروضياً عنده، ذلك أنَّ التحليل المقطعي لتلك الشواهد وهي تسعة عشر بيتاً: سبعة من الطويل، وأربعة من البسيط، وأربعة أخرى من الرجز، واثنان من الكامل، وآخران من الوافر، يقفنا على مقدار الحاجة إلى لفظ الضرورة فيها، وكأنَّ سيبويه قد اختارها دون غيرها من الأشعار تقديراً لاستحكام هذه الحاجة فيها، فمن الأبيات التي ناقشها عروضياً قول الشاعر:

دَدْتُ طَوْلَ تِـيْـدُودَ مَـا صَالَ عَلَى نَوْلِ عِدُودٍ وَمِـ<sup>(٢)</sup>  
قال سيبويه «إذَّ ما الكلام: وقل ما يدوم وصال»<sup>(٣)</sup>.

فيرى العدواني أنَّ الشاعر قدَّم وأخر لإقامة الوزن فاصلاً بين (قلما) والفعل بالجار والمجرور؛ لأنَّه لو لم يجر على هذا التقديم والتأخير لخرج من إيقاع الطويل إلى إيقاع يشوك أن يكون من المتقارب، على النحو الآتي:

يدوم	وصالن	على طو	لص صدودي
فعول	فعولن	فعولن	فاعلاتن

(١) ينظر: مختصر المعاني: ٦٧،

(٢) البيت من الطويل، ولم أجده منسوباً وهو في: الكتاب: ٣١/١، والأصول في النحو:

٢٣٤/٢، والخصائص: ٢٥٧/١.

(٣) الكتاب: ٣١/١



وبذا يدل على أن حاجة الشاعر إلى هذا التصرف هو الحاجة الماسة لها،  
والا لوقع في شذوذ عروضي مرفوض لا وجه له.<sup>(١)</sup>

وغيره من الأبيات التي حللها عروضيا ليصل إلى حقيقة نهائية لموقف  
سيبويه من الضرورة، فهو يرى أن سبب اختيار سيبويه لهذه الأبيات ووضعها في  
باب واحد دليل على أن مفهوم الضرورة لديه واضح، فقال العدوانى: «قد اختار  
شواهد هذا الباب أدلة مباشرة على جبرية فنية تلزم الشاعر بما لا مندوحة له  
عنه». <sup>(٢)</sup>

ولا يبتعد مفهوم الضرورة عند ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) عن مفهوم سيبويه  
(ت: ٨٠هـ) المتقدم، وهو أن الضرورة ما ليس لشاعر عنه مندوحة - أ يهـ ر ب  
- بحيث لا يمكن الإتيان بعبارة أخرى، وقد صرح بهذا في شرح التسهيل، وشرح  
الكافية الشافية، مستدلًا بأن الضرورة مشتقة من الضرر، <sup>(٣)</sup> وهو النازل مما لا مدفع  
له، فوصل (ال) بالفعل المضارع على سبيل المثل جائز عنده اختياره لكذا قليل،  
ففي قول الشاعر:

أَنْتَ الْحَمُّ تَنْدَحُ وَدُمْتُ - لَا الْأَمِّي ذِي الرَّبِّ وَالْجَمِّ - <sup>(٤)</sup>  
وقول الآخر:

(١) ينظر: الضرورة الشعرية - دراسة لغوية نقدية: ٧١ - ٧٢.

(٢) الضرورة الشعرية - دراسة لغوية نقدية: ٧٣.

(٣) ينظر: اللسان، مادة (ض ر ر): ٤/٤٨٢، قال: «ورجل ذو ضارورة وضرورة، أي: ذو  
حاجة، وقد اضطر إلى شيء أي ألجئ إليه».

(٤) البيت من البسيط، ينسب للفرزدق، وليس في ديوانه، وهو في: الإنصاف: ٢/٥٢١، وشرح  
الكافية الشافية لابن مالك: ١٦٣، وشرح ابن عقيل: ١/١٥٧.

( ۲.۳ )

ج ت هـ ل ا ج جة ج و ص ب ي ز ا د ه (١)

«فصل بينهما بالمفعول به، هذا مع قدرته أن يقول: زج القلوص أبو مزاده، كقولك: سد بني كل الخبز زيد... فارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول». (٢)

وذهب هذا المذهب جمهور واسع من العلماء، منهم ابن عصفور، (٣) وتذكر الدكتور خديجة الحديثي أن أبا حيان (٤) ذهب في الضرورة مذهب ابن جني وابن هشام (٥) في عدم اشتراط الاضطرار، وجوزوا ذلك للشاعر سواء اضطر أم لم يضطر، وأم لا الأخفش (٦) فقد كان يرى أن الضرورة ما يجوز للشاعر في الشعر وللناثر في السجع أيضا. (٧)

### ثالثا: رأي ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ)

يختلف موقف أحمد بن فارس من ضرائر الشعر عن موقف النحويين جميعهم؛ إذ لا يكاد يعترف بما سماه النحويون ضرورة، فيتعين على الشاعر أن

(١) البيت من مجزوء الكامل، لم أجده منسوباً، وهو في: الخصائص: ٤٠٦/٢، الإنصاف: ٢٤٧/٢، وجاء به ابن جني شاهداً على إضافة المصدر إلى الفاعل، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول.

(٢) الخصائص: ٤٠٦/٢.

(٣) ينظر: ضرائر الشعر: ٧، إذ يقول: اهلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً تخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة القول... أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه، لأنه موضع ألفت فيه الضرائر.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٤٥، و همع الهوامع: ١٥٥/٢.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١٤٦، ١٦٠، ١٦٥، ١٧٠، ١٧١.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٩٤/١.

(٧) ينظر: الشاهد وأصول النحو: ٣٠١ - ٣٠٤.

يقول بما له وجه في العربية ولا ضرورة فيه حينئذ فإن لم يكُ ذمَّوَجَه منها رُ دٌ وسمي باسمه الحقيقي وهو (الغلط أو الخطأ)، ولا داعي للتكلف أو اصطناع الحيل للتخريج، فقال في كتابه الصاحبى: «ما جعل الله الشعراء معصومين يوقُّون الخطأ والغلط فما صدَحَ من شعرهم فمقبول، وما بَلَّهُ العربيةُ وأصولها فمردودٌ». (١)

ويأخذ بهذا القول من المحدثين الدكتور رمضان عبد التواب، ويؤكد أن هذه الضرورات ما هي إلا أخطاء في اللغة، وخروج عن المألوف في نظام العربية شعرها ونثرها. (٢)

والذي ينكشف للدارس أن ما ذهب إليه أغلب النحويين من أن الضرورة هي ما وقع في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، هو السليم من هذه الآراء؛ لأن الشعر كلام موزون بتفعيلات محصورة، يستلزم بناؤه على هذه الصورة المقيدة بالوزن والقافية أن يلجأ قائله - أحياناً - إلى الضرورة، صحيح أن ما من ضرورة في الأغلب إلا ويمكن أن تعوض بما هو أسلم في القياس، ثم إن الشاعر قد يتاح له في حرارة التجربة الشعرية غير عبارة عن الفكرة الواحدة، لكن لا يختار الألفاظ إلا ما يأنس فيه الملاءمة التامة للمعنى الذي ينشده، وهو ما يدعو إلى عدم التمكن من تخير الوجه الذي لا ضرورة فيه، ولا يلزم الشاعر وقت الإنشاد استحضار التراكيب المختلفة ليوازن بينها، ويختار منها ما خلا من الضرورة، ويبتعد عما سواه من التراكيب.

(١) الصاحبى في فقه اللغة: ٢١٣.

(٢) ينظر: فصول في فقه اللغة: ١٦٤.

## مف وم الضرورة عز

اتضح لنا من هذا العرض للآراء معنى الضرورة وموقف النحويين منها، ومن المهم أن نعرف هنا مع أيّ هذه الآراء سلكوا وزيّ في مصنفه، فقد وجدت كلاماً مستقلاً له على الضرورة بيّن موقفه فقال: «ولعلم أنّ أبا حيان<sup>(١)</sup> قد عاب على ابن مالك<sup>(٢)</sup> قوله في كثير من المواضع: وليس هذا بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول كذا، فالضرورة عنده هي الإلجاء إلى الشيء، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً؛ لأنّ ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها بنظم تركيب آخر، وإنّما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبيهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في النثر من كلامهم، ولا يعني النحويون بالضرورة أنّه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وما قاله أبو حيان حق وصواب»<sup>(٣)</sup>.

ولمعرفة موقفه بشكل أكثر وضوحاً سأستعرض بعض الشواهد التي أوردها في مصنفه ثم علق عليها ليكون الموقف واضحاً جلياً:

١. (إذاً) تأتي على أوجه، فقال: «الأول: أن تكون اسماً للزمن المستقبل، وتختص بالجملة الفعلية، وإن وقع بعدها اسم فهو مرفوع بفعل مقدر، ومعناها الشرط، وتحتاج إلى جواب كسائر أدوات الجزاء، ولكنّها لا تجزم إلا في الضرورة كقول الشاعر:

(١) قال أبو حيان: «وأما قوله: وليس هذا بضرورة... إلى آخره، فهذا ليس بشيء؛ لأنّه ليس من ضرورة إلا ويتمكن الشاعر من أن يبديها بنظم آخر، فعلى هذا يستحيل أن توجد ضرورة، فالمصنف لا يفهم معنى الضرورة». التذييل والتكميل: ٥٣٠/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٠٠/١، ٦٨٣/٢، و خزنة الأدب: ٣٣/١ - ٣٤.

(٣) مصاييح المغاني: ٣٨٤ - ٣٨٥.

تَغْنِ ، اِنَّكَ بَكْ، لَغْنِي ذِي بَكْ سَاصَّةٌ مَلِّ (١)

ومن شرطها أن يكون التعليق بها على أمر معلوم مقطوع بوقوعه...» (٢).

وبذلك نلّٰى وزِيَّ قد أجاز هذا الحكم في (إِلّا) في ضرورة الشعر ولم يردّ

الشاهد ولم يتأوله.

٢. قد يأتي بشاهد ضرورة يُخْرِجُ عليه شاهداً شويلاً آخر، كقوله: وأهّ ١ قول

حميدٍ رالْأَقَط: (٣)

نِي ن . ن . ر ي ب ي ن د ي (٤) ...

فتحتمل (قَد) أن تكون اسملاً رادفة لـ (حَسَبَ) على لغة البناء، وأن تكون اسم

فعل، وأما الثانية فتحتمل أن تكون بمعنى (حَسَبَ) على لغة الإعراب، وهو واضح،

ويحتمل أن تكون بمعنى (حَسَبَ) على لغة البناء وحذفت النون للضرورة، كقول

الشاعر:

(١) البيت من الكامل، وهو لعبد القيس بن خُفّاف البرجُ مي. ينظر: اللسان: ١/٧١٢، وهو في:

معاني القرآن للفراء: ١٥٨/٣، والمفضليات: ٣٨٥، والأصمعيات: ٢٣٠، ومغني اللبيب:

٩٨ - ١٠٠، همع الهوامع: ١/٢٠٦ والشاهد فيه: (وا إذا تصبك خصاصة) حيث عملت (إذا)

الجزم ضرورة.

(٢) مصاييح المعاني: ٨٤.

(٣) حميد بن مالك بن ربي الأرقط، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، كان معاصراً

للحجاج. ينظر: خزانة الأدب: ٥/٣٩٥ - ٣٩٦.

(٤) البيت من الرجز لحميد الارقط. ينظر: خزانة الأدب: ٥/٣٩٥، وبعده: (ليس الإمام بالشحيح

الملحد) ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل: ٣/١٢٤ لأبي بحدلة، وهو في: الكتاب: ٢/٣٧١،

والإنصاف: ١٣١، والشاهد فيه قوله: (قدني... قدي) على التخرج الذي أوضحه المصنف.

د د ت نومي ديد يس إذ - ب - موم رام سري<sup>(١)</sup>  
ويحتمل ان تكون اسما فعل لم يذكر مفعوله...»<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يتضح موقفه من الضرورة إذ قاس عليها ليخرج شاهداً آخر.

٣. ومما نقله من العلماء وأقره وأجازه ما ذكره في فصل (في) وذكر لها أحد عشر معنى<sup>٣</sup> ، فقال: «الحادي عشر: التوكيد بالزيادة أجازه الفارسي<sup>(٣)</sup> وأنشد:

أنا وعود إذا ليل د - ا . قال سري واد ه د ج ا<sup>(٤)</sup>  
وأجازه بعضهم...»<sup>(٥)</sup>.

٤. ومن الأدلة التي قاس عليها وأجاز الحكم مستدلًا بشاهد شعري الذي خرّج على الضرورة ما ذكره في (ك) من أنّها تأتي على ثلاثة أوجه، فقال: «ثانيها: أن تكون حرف جر ومعناها التعليل، وإنّما تجر ثلاثة أشياء... ثالثها: (ن) المصدرية

(١) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج كما في: اللسان (ط ي س) ١٢٨/٦ ، وهما في: شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٨/٣ ، خزنة الأدب: ٣٢٤/٥ ، مغني اللبيب: ١٨٥ والطّيس: هو الكثير من المال ولأمل والماء. ينظر: الصحاح ، مادة (ط ي س) : ٨٦/٥ ، والشاهد فيه قوله: (ليسي) حيث حذفت نون الوقاية ضرورة، وساق الشاهد ليدل على (قدي) في البيت السابق، فقد حذفت نونها للضرورة.

(٢) مصاييح المغاني: ٣٢١.

(٣) ينظر رأي أبي علي الفارسي في: مغني اللبيب: ١٨٤ ، و همع الهوامع: ٣٠/٢.

(٤) البيت من الرجز لسويد بن أبي كاهل اليشكري، وكنيته أبو سعيد، وهو في: ضرائر الشعر لابن عصفور: ٦٦ ، والارتشاف: ٤٤٧/٢ ، ومغني اللبيب: ١٨٤ ، و همع الهوامع: ٣٠/٢. واليرندج: الجلد الأسود، وقيل: هو صبغ أسود. ينظر: اللسان، مادة (ر د ج) : ٢٨٣/٢ ، والشاهد فيه زيادة (في) للتوكيد في قوله: (يخال في سواده) .

(٥) مصاييح المغاني: ٣١٩ ، و ينظر مغني اللبيب : ١٨٤

وصلتها، مضمرة نحو: جئتُ كي تكرمَني إذا قدرت (أن) بعدها، ويجوز تقديرها بعدها بدليل ظهورها في الضرورة، قال جميل:

قال دُمَّ لَدُنِّي سَبَحْتَ حَا لَكَ لَأَنْ تُؤْذِيَنِي (١)  
والأولى في التقدير أن تقدر (كَي) مصدرية بمنزلة (أَنْ) معنى وعملاً...» (٢)

وغيرها من الأمثلة التي ذكرها في الضرورة، (٣) وبها يتضح لنا موقف المَوزيَّ من الضرورة، وهو موقف سار فيه مع جمهور العلماء الذين أجازوه كابن جني ومن تابعه، وألَمَ وزيَّ قاس على شاهد الضرورة وخرج عليه أوجه إعرابية، وجوز ذلك الحكم والإعراب مستنداً لهذا النوع من الأبيات، وكما لم نجده في هذه الفقرة يخرج تلك الأبيات على ما خرجها ابن مالك.

(١) البيت من الطويل: ديوان جميل بثينة: ١٢٥ ، وهو في: شرح المفصل لابن يعيش: ١٤/٩ - ١٦ ، و شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٥٣٣/٣ ، مغني اللبيب: ١٩٩. والشاهد في (كيما أن تقر) كي حرف جر بدليل ظهور (أن) بعدها في الضرورة.

(٢) مصاييح المغاني: ٣٥٩ - ٣٦٠.

(٣) مصاييح المغاني: ٤٢٧ ، ٥١٤ - ٥١٥.



## المبحث الثاني

### شواهد من الأدب العربي

المدقق بكتاب مصابيح المغاني في حروف المعاني يجده خالياً من (الخطب) و (الرسائل) وهما من فنون النثر في حين نجده أورد فنونا نثرية أخرى وهي :

١. الحكيم والأمثال .

٢. العبارات المسموعة.

أولاً الحكيم ولأمثال:

هذا اللون من فنون النثرية وهو كثير في كتب النحويين واللغويين، ولا يخلو كتاب منها، وأخذت حظاً من الاستشهاد في مسائل نحوية كثيرة، وذلك لقصرها وسهولة حفظها، غير أن هناك حقيقة يجب التنبيه لها وهي أن الحكيم والأمثال فيها تجاوزات ومخالفات للقاعدة النحوية، كما أن كثيراً من الأمثال التي أحصيت جاءت مخالفة للاستعمال<sup>(١)</sup>.

يقول صاحب كتاب الكليات: «والأمثال لا تتغير بل تجري كما جاءت ألا ترى إلى قولهم: (طَطِ الْقَنْ بَلَدِيهَا)<sup>(٢)</sup> لبسكين الياء وإن كان الأصل التحريك، و(الصَيْفُ ضِدَّ يَغِيْلِي) (٣) بكسر التاء وإن ضرب للمذكر؟»<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: عصور الاحتجاج : ١٧٢/١.

(٢) مثل يضرب للاستعانة على العمل بأهل المعرفة والحق. ينظر: جمهرة الأمثال: لأبي هلال العسكري: ١٩/٢ ، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٢٩٨ ، والمستقصى من الأمثال: ٢٤٧/١ .

(٣) مثل يضرب لمن فرط في طلب الحاجة وقت إمكانها ثم طلبها بعد فواتها. ينظر: جمهرة الأمثال: ٥٧٥/١ ، فيقول فيه: «ضيعت بكسر التاء وإن خاطبت به مذكراً ؛ لأن الأمثال تحكى». وينظر: المستقصى من الأمثال: ٣٢٩/١ .

(٤) الكليات : ٩٠٦ .

والذي يبدو أن النحويين تعاملوا مع الحكم والأمثال فتسامحوا فيها كما تسامحوا في الشعر وضروراته، والسبب يعود إلى أن الأمثال لفظت وتناقلها القوم لقصرها، وهي من عصور الاحتجاج، فكان لابد من الأخذ بها.

ومن المقومات التي ساهمت في بقاء الأمثال هو كثرة الاستعمال بين الخاصة والعامة، وتداولها في كل لسان، وذلك التداول هو الذي أكسبها بقاء وقوة وأمدتها بحياة عبر الأيام.<sup>(١)</sup>

واسئلني وزيء بعدد منها في مصنفه، فمن ذلك ما قدمه من دليل على خروج (إلى) إلى معنى (مع-) وكان للشاهد النثري السبق والتقدم على الشاهد الشعري، فقال: تكون بمعنى (مع-) قاله الكوفيون وجماعة من البصريين،<sup>(٢)</sup> كقولهم: (الذُّدُ إِلَى الذُّدِ)<sup>(٣)</sup> قال امرؤ القيس:

لَمْ كَالِدٌ سَبَّ لَدَى  
حَرْبٍ ثَلَاثَ لَغَبِطٍ - أ،<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر: في الأمثال العربية: ١٤٣.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٢٦٦/١ رقم المسألة (٣٥)، وحروف المعاني للزجاجي: ٦٦، ومغني اللبيب: ٧٨.

(٣) مثل يضرب في اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدي إلى الكثير، والذود ما بين الثلاث إلى العشر من إناث الإبل. ينظر: جمهرة الأمثال: ٤٦٢/١، و مجمع الأمثال: ٢٧٧/١.

(٤) البيت من الطويل لامرئ القيس كما في: اللسان: ٣٧٧/١، وهو في: الأزهية: ٢٧٣، و دعص: قطعة من الرمل مستديرة. ينظر: العين: ٢٩١/١، والصاحح: ١٨٤/٥. و لبد: لبد بالمكان يلبد أقام به، ولبد بالأرض إذا لزمها، ولبد الشعر حلقه وأزال جميعه. ينظر: اللسان، مادة (ل ب د): ٣٨٥/٣. و الحارك من الفرس فروع الكتفين، وهو أعلى الكاهل. ينظر: العين: ٦١/٣، واللسان، مادة (ح ر ك): ٤١٠/١٠. و الغبيط: موضع المرأة من الهودج. ينظر: اللسان، مادة (غ ب ط): ٣٥٨/٧. ومذأب: غبيط مذأب أي موسع وله فرجة. ينظر: اللسان، مادة (ذ أ ب): ٣٧٧/١. والشاهد فيه (إلى حارك) أي مع حارك، فجاءت (إلى) بمعنى (مع).

أي مع حارك...»<sup>(١)</sup>.

### ثانيا: العبارات المسموعة:

يُحمد للغويين أنَّهُم التفتوا إلى لغة الحديث اليومي، وهي لغة تحمل في طياتها الكثير من الاستعمالات اللغوية، والأساليب، وقد استشهد النحويون في كتبهم بلغة الحديث اليومي، معتمدين في ذلك على المشافهة مع الأعراب، والسماع عن الرواة والثقات، فكثيرا ما نجد في كتب النحويين عبارات تشير إلى هذا الأمر، كالتي في كتاب سيبويه، مثل عبارات بعض الموثوق بهم، كقوله: والعرب تقول، ومن ذلك قول العرب ب.<sup>(٢)</sup>

وقد جلمه وزيّعَ بعدد من هذه الأقوال المسموعة عن بعض فصحاء العرب، مثل ما سُدَّ مع من كلامه رَسِيْن كَأَيِّب،<sup>(٣)</sup> وعبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما،<sup>(٤)</sup> وغيرهما.

(١) مصاييح المغاني: ١٠٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٤٤/١، ٢٦٤، ٣٩٥.

(٣) ابن ربيعة التغلبي الوائلي، فارس جاهلي، ولد بعد مقتل أبيه ونشأ في بيت خاله (جساس) قاتل أبيه، وثأر لأبيه بقتل خاله. تنظر ترجمته في: الأعلام: ٧٨/٨.

(٤) عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي، فارس قرشي في زمنه، وأول مولود في المدينة بعد الهجرة، بويح بالخلافة سنة (٦٤هـ) وقتله الحجاج سنة (٧٣هـ). تنظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة: ٣٠٠/٢ - ٣٠٣.

## دور الاهد ال شر

أمّا عن الدور الذ ي أولاهه وزيّ للشاهد النثري، فقد تمثل بالآتي:

### ١. بيان لغات العرب:

كان للغات العرب النصيب الأكبر من الشواهد، إذ نراه يصرح ببعض أسماء القبائل ولغاته، ومرة أخرى لا يصرح، فمن ذلك ما ذكره في كلامه عن (يلى) بأنّها «تكون حرفلمعنى (مّا) ويبطل عملها إذا دخلت (إلا) على الخبر... وحكي عنهم: (يلى الطيب إلا المدك) (بالرفع على معنى: ما الطيب إلا المسك، وحكي عنهم: (ليلى لى الله مثله) (٢) ومعناه ما خلق الله مثله، وهذه لغة تميم (٣)....» (٤).

ومنه أيضاً ذكره في (غ ير) فقال: «وبعض بني ساد وقضاة (٥) ينصبون (غيراً) إذا كانت في معنى (إلا) تبعه الكلام قبلها أو لم يتم، يقولون: ما جاءني إلا غيرك، وما جاء أحضير ك (٦)». (٧)

وغيرها من القبائل العربية الفصيحة التي ذكرها، كأهل الحجاز، (٨) وتميم، (٩) وربيعه، (١٠) وأسد، (١١) وبلحارث. (١٢)

(١) ينظر: الكتاب: ١٤٧/١، والأصول لابن السراج: ٩٠/١.

(٢) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: ١٧٣، و مغني اللبيب: ٣٨٩.

(٣) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ١٥١/٩.

(٤) مصاييح المغاني: ٣٩٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٨٢/١.

(٦) ينظر: الصحاح، مادة (غ ي ر): ٢/٢٧٧.

(٧) مصاييح المغاني: ٢٩٩.

(٨) مصاييح المغاني: ٤٦٦.

(٩) مصاييح المغاني: ٣٩٢.

(١٠) مصاييح المغاني: ٤٥٥.

(١١) مصاييح المغاني: ٥٠٤.

(١٢) مصاييح المغاني: ٥٣٣.

## ٢. استدلاله على الأحكام النحوية:

فمن ذلك ما حكم عليه بالثور في مجيء خبر (عَسَى) مفرداً ليس مؤولاً بالمصدر، فقال: «وينبئ مجيئه مفرداً، كقولهم: **هَلْغَوِي يَرُ أَبُ وُ سَا**»<sup>(١)</sup>...»<sup>(٢)</sup> ومن ذلك أيضاً استدلاله على أن (خَلا) معناها الخروج والخلو والاستثناء، فقال: «... إذا قلنا **خَرَجَ اللَّيْلُ خَلا زَيْدٌ**، فإنما نريد أنه خلا من الخروج، وخلا الخروج منه، ومنه قول العرب: (افعلْ ذَا كَوَخَ لَا نَمَّ)<sup>(٣)</sup> يريدون: عداك الذم، وخلوت من الذم»<sup>(٤)</sup>.

ومنه ما ذكره من أن الكاف تأتي للتعجب، فقال: «التعجب نحو ما رأيتُ كَالْيَوْمِ لَا جِلْمٌ خَلَّةً»<sup>(٥)</sup>...»<sup>(٦)</sup>.

(١) مثل قائلته الزباء لقومها عند رجوع (قَصِير) من العراق ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريق، والغوير تصغير غار، والأبؤس جمع بؤس، وهو الشدة، والمعنى: لعل الشر يأتيكم من قبل الغار، ويضرب لعدم الاستهانة بالأشياء الصغيرة، ينظر: جمهرة الأمثال: ٥١/٢، قال أبو البركات الأنباري: «وكان القياس أن يقال: (عسى الغورُ أن يبيأسَ) لا أنَّهُم رجعوا عن الأصل المتروك فقالوا: (عسى الغوير أبؤسا) فنصبوه بـ (عسى) لأنهم أجروها مجرى قارب» أسرار العربية: ١٢٦، وينظر: الأصول في النحو: ٢٠٧/٢، والخصائص: ٩٨/١. وخرجها ابن هشام على إضمار الخبر، والتقدير: (عسى الغوير أن يكون أبؤسا). ينظر: مغني اللبيب: ١٦٤.

(٢) مصاييح المغاني: ٢٩٤.

(٣) قال ابن فارس في الصحابي في فقه اللغة: ١٠٩ «ومنه قول العرب: (افعل كذا وخلاك ذم) يريدون: عداك الذم، وخلوت من الذم».

(٤) مصاييح المغاني: ٢٤٥.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف: ٤٨٦/٣ برقم (١٥٩٨٠) وهو من كلام عامر بن ربيعة لسهل بن حنيف عندما رآه وهو يغتسل. وينظر: الصحابي في فقه اللغة: ٧٣، مغني اللبيب: ١٩٢، ٢١٠.

(٦) مصاييح المغاني: ٣٣١.

وذكر أن (ل م) تأتي بمعنى (إلا) فقال: «أن تكون حرف استثناء ك (إلا) ، تقول: ما أتاني من القوم لـ زيد، تريد: إلا زيد وتقول العرب في اليمين: بالله لـ ما قمت عذوا، لا قمت عذاً»<sup>(١)</sup>.

ومنه أن (م ت) تكون بمعنى الوسط، فقال: «تكون بمعنى الوسط، سمع أبو زيد<sup>(٢)</sup> بعضهم أحسبه يعني بعض بني هـ ذيل<sup>(٣)</sup> يقول: م تى كمّي، أي: وسط كمّي<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

ومنه أيضا قوله: وأب (م) بالفتح والتخفيف ففيها لغتان، فيقولون: أم والله ، وفي كلام هجرس بن كليب: أ (م) وسط ي فوني ر يويه، م حوني ص ل ي وفنر س ي وأذني ه ل د ع الرجل قاتل أويهم و ي ن ظر إليه...<sup>(٦)</sup> وبعضهم يبدل همزتها هاء، فيقول: ه ما والله...<sup>(٧)</sup>.

(١) مصاييح المغاني: ٤٠١ ، و ينظر: الأزهية: ١٩٨.

(٢) هو: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، من أهل البصرة، ووفاته بها، كان يرى رأي القدرية، وهو من ثقات النحويين (ت: ٢١٥هـ) من تصانيفه (النوادر) و (اللبأ واللبن) . تتظر ترجمته في: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٢٣ ، و وفيات الأعيان: ٦١/٣ ، و الطبقات الكبرى لابن سعد: ٢٧/٧.

(٣) ينظر: الصاحب في فقه اللغة: ١٢٨ ، و مقاييس اللغة: ٢٣٧/٥.

(٤) ينظر: الصحاح : ٥/٩ ، و اللسان، مادة (م ت ي) : ٣٦٤/١٥.

(٥) مصاييح المغاني: ٤٩١.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١١٦/٨، و اللسان، مادة (ز ر ر) : ١١/٥ .

(٧) مصاييح المغاني: ١٣٥.

## ٣. الشاهد النثري يقيس عليه:

فقد خرَّج بعض الأبيات الشعرية مستدلاً ببعض الشواهد النثرية، فمن ذلك ما صرح به من أن (لولا) قد تكون مركبة فقال: وألها المركبة فإنها تركبت من (لو و لا) كما تركبت (لو و لم) ومثاله قول الشاعر:

أَلَا تَ سَمَاءُ أَنْدَ بِهَا لَدْتُ : لِي، لَا أَزْعُنِي . غُلي<sup>(١)</sup>  
أ ي: لو يلطمز عني شغلي لزر تُكْ ، وقيل: <sup>(٢)</sup> بل هي امتناعية والفعل بعدها في تأويل المصدر على إضمار (أن) على حد قولهم: **بِالْمَعِ يَدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ** <sup>(٣)</sup> أي: لأن تسمع...»<sup>(٤)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أَلَمْ وَزِيَّ نقل ما سمعه النحويون الأوائل من كلام فصيح عند جمعهم اللغة من بطون البوادي، وبنوا عليها واستدلوا بها لأرائهم، ومنهم:

(١) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي: ديوان الهذليين: ٣٤/١ ، وهو في: شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٦/٨ ، والجنى الداني: ٥٤٧ ، و مغني اللبيب: ٣٠٦ ، والشاهد فيه (لولا) على أنها جاءت مركبة من (لو و لا) ومؤولة ب (لو و لم) .

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٣٠٦ .

(٣) مثل يضرب لمن خبره خير من مرآه. ينظر: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: ٢٦٦/١ ، والمستقصى في أمثال العرب: ٣٤٥/١ ، وهو في: الخصائص: ٣٧٠/٢ ، والزاهر في معاني كلمات الناس: ٩٦/٢. والمعيدي: تصغير المعني، وهو منسوب إلى مَعد، وقولهم: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) خير: خبر عن المصدر المؤول من (تسمع) الذي هو: سماعك، وتقديره: أن تسمع ، وحذف (أن) وهي مراد جائز. ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٨٥/١ ، و اللباب في علل الإعراب: ٤٨/١ .

(٤) مصاييح المغاني : ٤٢١ - ٤٢٢

١. الخليل بن أحمد: فقد استدل بما حكاه الخليل: (أنت السوقة أك تشتري لنا شيئاً) أ ي: لعلك، دليلاً على أن (أ ن) تأتي بمعنى لعل. (٢)
  ٢. سيبويه: استدل بحكاية سيبويه: (نهب من معاه) دليلاً لثبت أن (مع) قد تكون مرادفة لـ (عند). (٤)
  ٣. الكسائي، ونقل عنه (٤) أن العرب تقول (أ جـه من م تى كـمه) أي: من وسط كـمه، ليكون شاهداً على مجيء (متى) بمعنى الوسط. (٦)
  ٤. الأخفش: ومن الكلام المنقول عنه (٤) أن الفاء تكون زائدة في الخبر مطلقاً، وحكي: (لوك وفجد) أي: أبوك وجد. (٨)
- وبهذا يتضح لنا موقف وزيع من الشاهد النثري، فقد استعمله مستدلاً به على مسائل نحوية ولهجات لقبايل فصيحة تحكي الصور الكلامية لحياتهم اليومية.

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٢٣/٣.

(٢) ينظر: مصاييح المغاني: ١٦٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٢٠/١.

(٤) ينظر: مصاييح المغاني: ٤٥٥.

(٥) ينظر: الأزهية: ٢٠٩، قال أبو الحسن الهروي: «وهي لغة هذيل».

(٦) ينظر: مصاييح المغاني: ٤٩١.

(٧) نص كلام الأخفش في: معاني القرآن: ١٢٤/١ - ١٢٥: «وزعموا أنهم يقولون: أخوك

فوجد بل أخوك فجهد، يريدون: أخوك وجد بل أخوك جهد».

(٨) ينظر: مصاييح المغاني: ٣١٠ - ٣١١.